

ذلك واذا ورد بعد حمل نحو اكرم ربه واعظمه  
 انزلوا بك فعل الخلاف في انه للكل والاختيار والوقف  
 واو ايعوده الى الكل ولهذا قال في المحصول ان الاختيار  
 وافقنا هنا على عوده للكل وفرق بين الاسماء والشرطان  
 الشرطه صدر الكلام وهو مقدم بقدر الكس نقل في  
 المحصول في الكلام على التخصيص بالشرط عن بعض الارب  
 ان الشرط محصور بالاختيار فان تقدم اختصار الاول وانما  
 احصر بالاسم ثم قال ان الاختيار الوقت كما في الاسماء قلت  
 ولا يعد محجوقا في الوقف القاطن هنا ايضا ويجوز اخراج الاكثر  
 وفاقا ش اتفقوا كما قاله في المحصول على انه يجوز نفس الكلام  
 بشرط ان يكون الخارج به اكثر من المانع لا ياتي فيه الاقوال  
 الغلبه التي في الاسماء فاقول اكرم بني زيد ان كانوا  
 علماء وكان الجاهل اكثر جان وفاقا قال الصفي الهندي وهذا  
 بحسب تنزيله على ما علم انه كذلك واما ما جهل الخلاف فيه  
 فانه يجوز ان يعيد ولو بشرط لا سقى من مدلولاته شي كقول  
 اكرم من يدخل الدار ان اكرمك وان اتفق ان احدا منهم  
 لم يكرمه ولكن يقول سبق من المصنف حكاية الخلاف في  
 التقدير الذي بعد التخصيص في كل تخصص فواجه اعادته  
 في الشرط وكيف يحسن نقل الاتفاق على اخراج الاكثر وهذا  
 قول

قول